

الرافد في علم الأصول

[199] لا ينافي كون العلاقة بينهما هي علاقة الهوية على صعيد الدلالة التصورية والعلاقة الوضعية، لان العلاقة الوضعية على المسلك المختار هي اندماج صورة المعنى في صورة اللفظ لا اندماج صورة قصد تفهيم المعنى التي هي الدلالة التفهيمية في صورة اللفظ، فلا تلازم بين الداليتين. فالنتيجة في محل الكلام: أن قانون السببية عند العقلاء هو المصحح لاطلاق اللفظ واردة شخصه مع معناه نحو الصحاح لا تكسر، وهو المصحح لاستعمال اللفظ في عدة معان كلفظ العين في معانيه المختلفة، مع التوصل لذلك بالقرينة لا مع عدمها كما سيأتي بيانه. المسلك الثاني: ما هو مبنى الاستاذ السيد الخوئي (قده)، وبيانه كما في المحاضرات: ان القانون العرفي المتبع في مقام الاستعمال والدلالة التفهيمية هو قانون تطابق العمل مع المعتقد، وهو قانون عقلائي يؤخذ به في بحث أصالة الصحة أيضا، والوضع - بالمعنى المصدري - لما كان عبارة عن التعهد الشخصي بأن المتكلم إذا ذكر اللفظ الكذائي فهو يريد المعنى الفلاني كان اطلاق العرف على ذلك منشأ لحصول الارتباط بين ذكر اللفظ والدلالة التفهيمية التي هي الدلالة الوضعية على هذا المبنى. وأما الدلالة التصورية فهي داخله في باب تداعي المعاني لا باب الدلالة، فالمصحح للاستعمال والتفهم هو العلاقة الحاصلة من التعهد والالتزام بناء على قانون تطابق العمل مع المعتقد (1). ولكن هذا القانون لا يجري في محل الكلام وهو استعمال اللفظ في عدة معاني، وذلك لان الارتباط العرفي الحاصل بين اللفظ والمعنى نتيجة التعهد غير واضح في هذا المقام، لان التعهد المقوم للدلالة التفهيمية لا يتصور في المقام _____ (1)

محاضرات في اصول الفقه 1: 153 - 155. (*) _____